«مركز الإحصاء»:

3439 تقريرًا حول أوضاع حقوق الإنسان في إيران

تقرير يكتبه: يوسف شرف الدين

■ أصدر مركز الإحصاء والنشر التابع لمجموعة نشطاء حقوق الإنسان في إيران التقرير الإحصائي التحليلي السنوي حول أوضاع حقوق الإنسان في إيران (٢٠١٧/٢٠١٦)، الذي يُعتبر ثمرة الجهود اليومية لهذه المجموعة لتقييم المسار خلال السنوات الأخيرة. وبدأت المجموعة مشروعها لإجراء إحصائيات يومية منذ ٢٠٠٩، ويوفر التقرير التالي تحليلًا إحصائيًا لجميع جوانب حقوق الإنسان في إيران.

ويُعتبر التقرير السنوي حول انتهاكات حقوق الإنسان في إيران (٢٠١٧/٢٠١٦) ملخّصًا لـ٣٤٣٩ تقريرًا حول أوضاع حقوق الإنسان نشرتها مصادر إخبارية خلال العام الميلادي الماضي فقط. وجمّعت مجموعة نشطاء حقوق الإنسان في إيران هذه التقارير وقدّمت تحليلًا عنها ووثّقتها، واستفادت المجموعة في إعداد هذا التقرير من ثلاثة مصادر خبرية: وكالة أنباء «هرانا» بصفتها المؤسّسة الإخبارية لمجموعة نشطاء حقوق الإنسان، بنسبة ٢٨٪، والمصادر الرسمية أو القريبة من السُّلُطات الإيرانية بنسبة ٦٣٪، ومصادر إخبارية معنيَّة بحقوق الإنسان بنسبة ٩٪.

وقدّم التقرير الذى ترجمة من الفارسية وأصدره ، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، مؤخرا، وتضمن ٣١ صفحة، تحليلًا إجماليًا وإحصاءات ورسومًا بيانية في فقراته العديدة، منها حقوق النساء والعمال والأطفال والمعتقلين، وغيرها، وذلك ليَسْهُل على المخاطبين فهمه. وفي الوقت الذي ارتفع فيه معدَّل التقارير الواردة من جميع المناطق الإيرانية مقارنةً بمحافظة طهران بنسبة ٤٪ على العام الماضي، لا يزال هناك ما يشير إلى عدم مراقبة المجتمع المدني أوضاعَ حقوق الإنسان في سائر مناطق إيران بشكل ملائم خلافًا للمركز.

يُعتبر التقرير التالي ثمرة الجهود الواسعة التي بذلها نشطاء حقوق الإنسان في إيران، وتَحلّيهم بالجرأة في سبيل تحقيق معتقداتهم الإنسانية، غير أن ذلك لا ينفي أن التقرير، على الرّغم من دِقّته، قد يشوبه بعض الأخطاء، بسبب عدم سماح السُّلُطات الإيرانية لمنظَّمات حقوق الإنسان بممارسة نشاطاتها، ومنع السُّلُطات حرية تداول المعلومات، ومِن ثَمَّ، لا يقدم هذا التقرير وَحدَه صورةً كاملة عن أوضاع حقوق الإنسان في إيران، ومع ذلك يمكن اعتباره من التقارير الأكثر دِقّةً وشموليَّةً وتوثيقًا لانتهاكات حقوق الإنسان في إيران، آملين أن يشكّل مادَّة تستعين بها منظَّمات ونشطاء حقوق الإنسان لفهم أفضل لأوضاع حقوق الإنسان في إيران والتحديات والفرص بهذا الشأن.

الحقوق الوطنية وحقوق الأقلّيات القوميَّة

سجّل مركز الإحصاء والنشر التابع لمجموعة نشطاء حقوق الإنسان في إيران خلال عام ٢٠١٦، ١١٣ تقريرًا حول الانتهاكات الحاصلة في مجال الحقوق الوطنية وحقوق الأقلّيات القوميَّة، وبناءً على هذه التقارير جرى توثيق ٣٦٦ حالة اعتقال بحقّ المواطنين.

وأُصدرت أحكام على ٧٠ شخصًا بالحبس التعزيري لمدة ٩٩٦ شهرًا، وأحكام بالسجن مع وقف التنفيذ لمدة ٢٧٦ شهرًا، وبـ٤١٠٥ جلْدات. ومن مجموع هذه التقارير البالغ عددها ١١٣ تقريرًا في شأن الحقوق الوطنية وحقوق الأقلّيات القوميَّة، فقد سُجّلت ٩٩ حالة من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان بحقّ ٥٥٤ شخصًا.

شهدت الاعتقالات بين أبناء الأقلّيات القوميَّة ارتفاعًا بنسبة ٨٪ مقارنةً بـ٢٠١٥، وسجَّل إصدار السُّلْطة القضائية أحكام السجن ارتفاعًا بنسبة ٩٥٪.

الأقلّيات الدينية والمذهبية

سجَّل مركز الإحصاء ٩٧ تقريرًا في هذا القطاع خلال العام الماضي، وبناء عليه فقد اعتُقل ٩٠ مواطنًا في الوقت الذي سُجّلت فيه ٩ حالات للاعتداء بالضرب، و٣ حالات إغلاق لأماكن الدينية، و١٩٥ حالة حظر للأنشطة الاقتصادية لأبناء الأقلّيات المذهبية، و٤٩ حالة استدعاء إلى مراكز أمنية-قضائية، و٤٩ حالة حرمان من حقّ إكمال الدراسة.

وحكمت المحاكم والمراكز التابعة للسُّلْطة القضائية في حقّ ٥٢ شخصًا من أبناء الأقلّيات المذهبية بأحكام حبس تعزيري وصلت بشكل إجمالي إلى ٤,٩٦٨ شهرًا.

وبلغ عدد التقارير الواردة بهذا الشأن ٩٥ تقريرًا، تَضَمَّنَت ٩٧ حالة انتهاك لحقوق الأقلّيات المذهبية بحقّ ٧٩٥ شخصًا على الأقلّ.

يتصدر البهائيون في قطاع انتهاكات حقوق الأقلّيات الدينية والمذهبية تقارير «هيومان رايتس ووتش»، إذ بلغت نسبة التقارير الواردة من الانتهاكات بحقّهم ٣٨٪، يليهم أهل السُّنَّة بنسبة ٣٦٪، والمسيحيون بنسبة ١٠٪، والدراويش بنسبة ٨٪، وأهل الحقّ (اليارسانيين) بنسبة ٦٪. جدير بالذكر أن التقارير التي صُنّفت في خانة «البقية» تتضمن تقارير عامة لا يمكن حصرها على طائفة بعينها.

شهدت اعتقالات أبناء الأقلّيات

113 تقريرًا خلال 2016
حول انتهاكات الحقوق الوطنية وحقوق الأقلّيات القوميَّة

المذهبية انخفاضًا عن العام الماضي بنسبة ٢٨٪، ومع ذلك سجّلت أحكام السجن الصادرة عن الأجهزة القضائية بحقّهم ارتفاعًا على العام الماضي بنسبة ٢٤٪.

التعبير عن الرأي

بلغ عدد التقارير الواردة في قطاع الفكر والتعبير عن الرأي ٥٦١ تقريرًا خلال عام ٢٠١٦، ووثّقها مركز الإحصاء. وحُجِبَت ١٥٥ موقعًا على الإنترنت، ووُقِفَت ٢٥ مجلة، وحدثت ٣ حالات من التشويش المتعمد على شبكة الإنترنت، واعتقال ٢٤٢ شخصًا، والاعتداء بالضرب على ٢١٥ شخصًا، وممارسة التهديد والإرعاب بحقّ ٣٦ شخصًا، واستدعاء ٣٣٥ آخرين إلى المراكز القضائية-الأمنية في قضايا الفكر والتعبير عن الرأي.

وأصدرت المحاكم والمراكز التابعة للسُّلطة القضائية في عام ٢٠١٦ أحكامًا بحقّ ٢١٧ شخصًا بالحبس التعزيري لمدة ٦,٣٨٠ شهرًا، والحبس مع وقف التنفيذ لمدة ٤,٣٣٢ شهرًا، وغرامات مالية بلغ قدرها ١٥٠ مليارًا و٨٥٧ مليونًا و٦٠٠ ألف ريال إيراني نقدًا، و١٢,٩٢٢ جَلْدة، و١٣٥ حالة حرمان من الحقوق الاجتماعية.

وبلغ عدد التقارير الواردة من المراسلين ووسائل الإعلام الحكومية حول مصادرة الصحون اللاقطة ٢,٧٠٥ حالة موثّقة، وبلغ عدد التقارير الواردة بهذا الشأن ٥٦١ تقريرًا، تَضمَّنَت ٥٧٤ حالة انتهاك بحقّ ٩,٧٦٧ شخصًا على الأقلّ.

سجّلَت نسبة التقارير الواردة حول حالات الاعتقال بحقّ المواطنين في قطاع الفكر والتعبير عن الرأي انخفاضًا بنسبة ٢٢٪ عن العام الماضي، وشهد إصدار أجهزة القضاء الأحكام بحقّ هؤلاء انخفاضًا بنسبة ١٨٪، استنادًا إلى عدد الأشخاص الذين حُوكِمُوا.

النقابات

بلغ عدد التقارير الواردة حول انتهاكات حقوق النقابات والاتحادات المهنية ٨٧ تقريرًا خلال عام ٢٠١٦، ووثّقها مركز الإحصاء والنشر. وتَضمَّنَت هذه التقارير ٤٥ حالة اعتقال لنشطاء النقابات، وحالة محاكمة لناشط نقابي، وأُغلقَت ٥,٨٣٧ مركزًا نقابيًا، ومُنع ٤ نشطاء من ممارسة عملهم في النقابات، وأصدرت السُّلُطات القضائية أحكامًا بالسجن التعزيري بحقّ ٥ أشخاص بلغ مجموعها ١٩٥ شهرًا.

وبلغ عدد التقارير الواردة بهذا الشأن ٨٧ تقريرًا تَضمَّنَت ٩٧ حالة انتهاك بحقّ ١١٦١٠ شخصًا.

الحقوق الأكاديمية

بلغ عدد التقارير الواردة حول انتهاكات حقوق الطلاب ٤٧ تقريرًا خلال عام ٢٠١٦، وثّقها مركز الإحصاء والنشر. وتضمنت هذه التقارير ٣٩ حالة اعتقال للطلبة، و١٦٩ حالة استدعاء إلى اللجان المعنيَّة بتقييم السلوكيات، و٧ حالات طرد من الجامعة أو حرمان من الدراسة. وصدر حكم بالحبس مع وقف التنفيذ بحقّ طالب واحد على الأقلّ من السُّلُطات القضائية لمدة ٢٤ شهرًا. وبلغ عدد التقارير الواردة بهذا الشأن ٤٥ تقريرًا، تَضمَّنَت ١٧ حالة انتهاك لحقوق الدراسة والتعليم الأكاديمي بحقّ ١,٦١٩ شخصًا.

وفي قطاع انتهاكات الحقوق الأكاديمية، سجل معدَّل الاعتقالات في صفوف الطلبة ارتفاعًا بنسبة ٩٠٪ على العام ٢٠١٥، وشهد إصدار أجهزة القضاء أحكامًا بالسجن بحقّ هذه الفئة ارتفاعًا بنسبة ١٠٠٪.

حق الحياة (حالات الإعدام)

بلغ عدد التقارير الواردة حول الإعدامات ٣٠٠ تقرير خلال عام ٢٠١٦، ووثّقها مركز الإحصاء والنشر التابع لمجموعة نشطاء حقوق الإنسان في إيران. وبناء على هذه التقارير فقد بلغ عدد المحكومين بالإعدام ٤٥٧ شخصًا، ونُفذ الإعدام بحقّ ٥٠٨ أشخاص، ٣٢ منهم أُعدِمُوا أمام الملأ. وكان من ضمن المحكومين الذين نُفذت بحقّهم عقوبة الإعدام ٥٠٠ رجل، أو أشخاص لم يحدَّد جنسهم، و٨ نساء.

وبلغت نسبة المُعدَمين في إيران بتهمة ارتكاب جرائم تدخل في خانة المخدِّرات ٥٩٪، وتمّ إعدام ما نسبته ٢٧٪ بتهمة ارتكاب جريمة القتل، و٦٪ بتهم تتعلق بالاغتصاب، و٤٪ باتهامات أمنية-سياسية.

وبلغ عدد التقارير الواردة بهذا الشأن ٣٠٠ تقرير، تتضمَّن ٣٠١ حالة انتهاك لحقوق الإنسان بحقّ ٩٧١ شخصًا.

شهدت عمليات الإعدام انخفاضًا بنسبة ٢٢٪ على الأقل قياسًا بعام ٢٠١٥، وسجلت أحكام الإعدام الصادرة انخفاضًا بنسبة ١٤٪، وانخفضت نسبة عمليات الإعدام أمام الملأ بنحو ٢٠٪ قياسًا بعام ٢٠١٥.

الحقوق الثقافية

بلغ عدد التقارير الواردة حول الانتهاكات في قطاع الثقافة خلال العام الماضي ٩٦ تقريرًا وثّقها مركز الإحصاء والنشر، وتضمنت هذه التقارير حالة اعتقال واحدة، بينما أصدر القضاء بحقّ شخصين أحكامًا بالحبس التعزيري لمدة ١٠٨ أشهُر، والحبس مع وقف التنفيذ لمدة ١٢ شهرًا، ودفع غرامة مالية بلغت ٤٠٠ مليون ريال. وأفادت التقارير الواردة عن حظر نشر ٨٣٤ مادة ثقافية ومنع ٣٠ شخصًا من إلقاء الخطابات أو إقامة عروض وحفلات موسيقية أو غنائية، وتدمير ٤ مواقع أثرية، في الوقت الذي لم يُتأكّد فيه من صحة خبر تدمير موقعين أثريين آخَرين، ولكنهما على وشك التدمير، وبلغ عدد التقارير الواردة بهذا الشأن ٩٦ تقريرًا تَضمَّنَت ٨٦ حالة انتهاك لحقوق ٩١٨ شخصًا على الأقلّ.

وفي قطاع الحقوق الثقافية، سجَّل معدَّل الاعتقالات ارتفاعًا بنسبة ١٠٠٪ على العام ٢٠١٥، وشهد إصدار أجهزة القضاء أحكامًا قضائية بحقّ هذه الفئة ارتفاعًا بنسبة ١٠٠٪ قياسًا بعام ٢٠١٥.

حقوق العمال

بلغ عدد التقارير الواردة خلال ٢٠١٦ حول انتهاك حقوق العمال ٦٣٧ تقريرًا، ووثّقها مركز الإحصاء والنشر، وأفادت التقارير الواردة باعتقال ما مُجمَله ١١٨ شخصًا، وتسريح ١٤,٨١٣ عاملًا، وبلغت الرواتب المتأخرة ما مجموعه ٨١٠ أشهُر.

وشهد عام ٢٠١٦ دخول ١,١١٧,٨٧٠ شخصًا إلى طابور العاطلين عن العمل، ومصرع ٧,٨٠٢ عامل في الحوادث في أثناء العمل، وبلغ عدد العمال الذين تعرضوا لإصابات جسدية في أثناء أدائهم وظيفتهم ٩٨٩ عاملًا، ووصل عدد العمال الذين يفتقرون إلى التأمين العمالي ١١٧,٣٨٦ عاملًا، وبلغ عدد العمال الذين لا يتمتعون بوظيفة ثابتة ٤,٣٢٤ عاملًا، واستُدعِيَ ٥٣ ناشطًا عُمَّاليًا إلى مراكز أمنية وقضائية، وصدرت أحكام قضائية بحقّ ٦٠ ناشطًا عماليًا بالحبس التعزيري لمدة ٩٦٢ شهرًا، والسجن مع وقف التنفيذ لمدة ٦٤ شهرًا، و٢,٧٠٠ جلدة، وبلغ عدد التقارير الواردة بهذا الشأن ٦٣٧ تقريرًا تَضمَّنَت ٩,٠٥٢ انتهاكًا لحقوق ١٦٧,٩٨٣ شخصًا.

وفي قطاع الحقوق العمالية، سجل معدَّل الاعتقالات ارتفاعًا

بنسبة ٨٨٪ عن عام ٢٠١٥، وشهد إصدار أجهزة القضاء أحكامًا قضائية بحقّ هذه الفئة ارتفاعًا بنسبة ٥٢٪ قياسًا بعام ٢٠١٥.

حقوق الطفل

بلغ عدد التقارير الواردة حول انتهاك حقوق الأطفال خلال عام ٢٠١٦، ٢٢٨ تقريرًا، ووثّقها مركز الإحصاء والنشر. وأفادت التقارير الواردة برصد ١٣,٦٢١ حالة إساءة إلى الأطفال، و٣٢ حالة بيع وتهريب للأطفال، و١٥ حالة اعتداء جنسي واغتصاب بحقّ الأطفال، و١٥٥,٩٠٢ حالة سوء تغذية، و٩,٨٢٣ طفلًا عاملًا، و٣٩٥,٤٣٦ طفلًا محرومًا من التعليم. وبلغ عدد التقارير الواردة بهذا الشأن ٢٢٨ تقريرًا تَضمَّنَت ١٧٣ حالة انتهاك لحقوق ٦٨,٩٥٤ طفلًا.

النساء

بلغ عدد التقارير الواردة خلال عام ٢٠١٦ حول انتهاك حقوق المرأة ١٦٣ تقريرًا، ووثّقها مركز الإحصاء والنشر. وأفادت التقارير الواردة عن حالة اعتقال واحدة بحقّ ناشطة في مجال حقوق المرأة، وقد جرى اعتقال أو تحذير ٣,٦٥١ امرأة بسبب طريقتها في ارتداء الأزياء (عدم الالتزام بالحجاب). وتعرضت ٦٥,٩٦٤ امرأة على الأقلّ لعنف جسدي واغتصاب، وتعرضت ١٨ امرأة على الأقلّ للرشّ بالحامض على وجهها. وبلغت نسبة جرائم الشرف ٤١ حالة، بينما جرى استدعاء ناشطة واحدة في مجال حقوق المرأة إلى الجهات القضائية-الأمنية.

وفي قطاع حقوق المرأة، سجّل معدَّل الاعتقالات بحقّ الناشطات في هذا المجال انخفاضًا بنسبة ٨٦٪ عن عام ٢٠١٥، ولم تُصدِر أجهزة القضاء أحكامًا قضائية بحقّ الناشطات في مجال حقوق المرأة.

السجناء

بلغ عدد التقارير الواردة خلال عام ٢٠١٦ حول انتهاك حقوق المعتقلين ٦٥٧ تقريرًا، وأفادت التقارير الواردة برصد ٥٥ حالة اعتداء بالضرب على المعتقلين و٢٠٨ حالات عدم متابعة للوضع الصحي أو حرمان المعتقلين من الخدمات الطبية، و٣١٤ حالة نقل سجناء إلى زنزانات انفرادية بشكل غير قانوني، و١٥٥ حالة إضراب عن الطعام، و١٣١ حالة نقل قسري أو نفي للسجناء، و٤٦٧ حالة ممارسة ضغوط وتهديد للسجناء، و١٣ حالة وفاة بسبب المرض، و٦ حالات عدم تمتُّع بحقّ توكيل محامٍ، و٦,٣٣٣ حالة إنزال للسجناء في أماكن غير ملائمة، وفي شأن حقوق المتهمين رُصِدَت ٢٥٢ حالة منع لزيارات، و٢٤٤ حالة تَحفُّظ على المعتقلين دون إصدار أحكام بحقهم، و٣ حالات تعذيب، وحالة واحدة لإبقاء المتهم مع سائر المدانين، و٥ حالات إبقاء للمعتقلين في الزنزانات الانفرادية.

وبلغ عدد التقارير الواردة بهذا الشأن ٦٥٧ تقريرًا تَضمَّنَت ٨٤٥ حالة انتهاك لحقوق ٨,٤٩١ معتقلًا.

هيومان ووتش»:
36% نسبة الانتهاكات
بحقّ أهل السُّنَّة

الإدانات

أصدرت محاكم البداية والاستئناف خلال العام الماضي أحكامًا بالحبس التعزيري وصلت إلى ١٣,٥٠١ شهر، في الوقت الذي بلغت فيه أحكام الحبس مع وقف التنفيذ ٧٧٢ شهرًا، وبلغت أحكام الحبس التعزيري بحقّ الناشطين في قطاعات النقابات ١٩٥ شهرًا، في الوقت الذي وصلت فيه أحكام الحبس التعزيري والحبس مع وقف التنفيذ بحقّ الأقلّيات الوطنية-القوميَّة إلى ٩٩٦ شهرا و٢٧٦ شهرًا على التوالي. وبلغت أحكام الحبس التعزيري الصادرة بحقّ الأقلّيات المذهبية ٤,٩٦٨ شهـرًا، ووصلت أحكام الحبس التعزيري والحبس مع وقف التنفيذ بحقّ نشطاء الرأي وحُرّية التعبير إلى ٦,٣٨٠ شهرًا و٤٣٢ شهرًا على التوالي، وبلغت أحكام الحبس التعزيري ومع وقف التنفيذ بحقّ النشطاء العماليين ٩٦٢ شهرًا و٦٤ شهرًا على التوالي (تجدر الإشارة إلى أن هذه الإحصائيات لا تشمل إلا الأحكام التي أُعلِنَ عنها ونُشرت تفاصيلها أو المعلومات الدارجة في نص الحكم).

الاعتقالات

اعتقلت السُّلطات الأمنية خلال العام الماضي ٢,٤٦٧ مواطنًا لأدائهم أنشطة ذات طابع مدنيّ أو سياسيّ.

ورُصِدت ٤٥ حالة اعتقال في صفوف النشطاء النقابيين، و٣٦٦ حالة اعتقال بحقّ الأقلّيات القوميَّة، و٩٠ حالة اعتقال بحقّ الأقلّيات المذهبية، و١,٨٠٧ حالات اعتقال في قطاع الرأي وحُرّية التعبير، و٣٩ حالة اعتقال في صفوف الطلبة، وحالة اعتقال واحدة في القطاع الثقافي، وحالة اعتقال واحدة لناشطات في مجال حقوق المرأة، و١١٨ حالة اعتقال في صفوف النشطاء العماليين.

وسجلت الاعتقالات في صفوف النشطاء والمواطنين في ٢٠١٦ ارتفاعًا بنسبة ٤٨٪، وشهدت الاعتقالات بحقّ الأقلّيات القوميَّة ارتفاعًا بنسبة ٨٠٪، وفي القطاع الثقافي ١٠٠٪، وفي قطاع النقابات ٥٨٪، وفي قطاع الطلبة ٩٠٪، وفي القطاع العمالي ٩٢٪، وفي قطاع الرأي ٦٦٪، وسجلت نسبة الاعتقالات في صفوف الأقلّيات المذهبية في ٢٠١٦ انخفاضًا بنسبة ٨٪ على الأقل.

«مراسلون بلا حدود»:
إيران واحدة من أكب

انتقدت منظمة «مراسلون بلا حدود» في تقريرها السنوى بشأن حرية الصحافة لعام ٢٠١٧ أوضاع الصحافة والصحافيين فى إيران . وذكرت المنظمة الدولية فى تقريرها «لا تزال إيران واحدة من أكبر ٥ سجون للصحافيين في العالم».

الاتحاد الدولي للصحافيين طالب مؤخرا، بإطلاق سراح صحافيين اعتقلتهم السلطات الإيرانية في أغسطس الماضي، بتهمة العمل ضد الأمن القومي.

السكرتير العام للاتحاد الدولي أنتوني بيلانجر عبر عن انتقاده لأوضاع الصحافيين فى إيران قائلا: «هذه الاعتقالات تشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان والحقوق الممنوحة للصحافيين» مضيفا أنه «على السلطات الإيرانية إطلاق سراحهم فورا».

واعتقلت سلطات جهاز الاستخبارات القضائية ساسان آغاتي (٣٤ عاما)، نائب رئيس تحرير صحيفة اعتماد

ـــــــر 5 سـجون للصحافيين فـي العـالم

مروان محمد

الإصلاحية، من مكتبه بطهران في ١٣ أغسطس. كما اعتقلت في ٢٢ أغسطس ياغما فاشخامي، وهو صحافي في موقع «ديدبان إيران» من مكتبه في طهران.

مطالب الاتحاد الدولي للصحافيين تضاف إلى منظمات وهيئات دولية عديدة، تدعو نظام «ولاية الفقية» إلى وضع حد لاعتقال الصحافيين في إيران.

وسائل إعلام دولية ذكرت بأن الصحافيين آغاتي وفاشاخمي لا يزالا محتجزين دون توجيه اتهامات رسمية إليهما. وطالبت السلطات بالإفراج عنهما فورا أو اتهامهما بجرائم جنائية واضحة، وضمان محاكمات عادلة لهما.

مصدر مقرب من عائلة آغاتي - لم يرغب في الكشف عن اسمه لأسباب أمنية -، قال إن «السلطات تضغط على آغاتي للاعتراف بعلاقاته مع موقع "آمد نيوز"، الذي تعتبره السلطات الإيرانية إعلاما للمعارضة، ويتم احتجازه في زنزانة انفرادية.

وتشير التقارير إلى إن الحبس الانفرادي غير محدود المدة ويتم التعامل فيه مع المعتقلين بمعاملة قاسية ولا إنسانية ويمكن أن يصل إلى حد التعذيب.

ويقبع العديد من الصحافيين في السجون بسبب تقارير صحافية لا تروق للسلطات، ففي ٣١ أغسطس صرحت والدة إحسان مازندراني، الصحافي الإصلاحي المحتجز في سجن إيفين، لـ«مركز حقوق الإنسان في إيران»، إن صحة إبنها تدهورت في السجن.

وكان لناشطي مواقع التواصل الاجتماعي أيضا نصيب من الاعتقال، حيث أفاد علي مجتهد زاده، المحامي لـ٦ مشرفين على قنوات في تطبيق «تيلغرام» للتواصل الاجتماعي والذين اعتُقلوا قبل الانتخابات الرئاسية في مايو، إن «الفرع ١٥» من محكمة طهران الثورية حكم على موكليه بالسجن من ٣ إلى ٥ سنوات.

كتاب العدد

القسم الثاني

الفصل الأول

بروتوكلات للتغيير الفكري

1-محاولة تغيير القرآن

((كأني بالعجم فساطيطهم في مسجد الكوفة يعلمون الناس القرآن كما أنزل قلت (الراوي) أوليس كما أنزل فقال لا محي منه سبعون من قريش أسمائهم وأسماء آبائهم وما ترك أبو لهب إلا إزراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم وإله لأنه عمه)) الغيبة للنعماني ١٧١ , ١٧٢ فصل الخطاب ص٧

2- الشريعة المنظرة

(قال أبو عبدالله إذا قام قائم آل محمد حكم بين الناس بحكم داود عليه السلام ولا يحتاج إلى بينه)) الإرشاد ص٤١٣ أعلام الورى ص٤٣٣

(وقد تبنى ثقة دينهم الكليني هذه العقيدة وبوب لها باباً خاصاً بعنوان ((باب في الأئمة عليهم السلام إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود ولا يسألون البينة))) أصول الكافي ٣٩٧/١

((يقوم القائم بأمر جديد وكتاب جديد وقضاء جديد)) الغيبة للنعماني ص١٥٤ بحار الأنوار ٣٥٤/٥٢ إلزام الناصب لليزدي الحائري ٢٨٣/٣